

خفض الفائدة يزيد جاذبية البورصة خاصة الشركات القيادية

«الوطني» يقود البنوك وشركات الخرافي تواصل الارتفاع

ارتفاع

المؤشر 49.1 نقطة ونداول
595.3 مليون سهم قيمتها
87.8 مليون دينار



بعض التداولين يتابعون العروض والطلبات عبر شاشة الكمبيوتر (احمد باكير)

الخصم او مشاريع التنمية الاقتصادية وقرار قانون هيئة سوق المال.

آلية التداول

استمرت حركة التداول مرتفعة على اسهم البنوك مع ارتفاع اسعار اسهم اربعة بنوك خاصة سهم البنك الوطني الذي حقق ارتفاعا ملحوظا في سعره ليصل الى حاجز الـ 200 فلس والذي توقعته «الأنباء» في تقارير سابقة عندما كان سعر السهم دينارا و60 فلسا. ويلاحظ ان هناك ضعفا ملحوظا في العروض من السهم الامر الذي يشير الى ان اصحاب الاتجاهات الاستثمارية يركزون على سهم الوطني في التوزيعات الجيدة والتي ازادت جانبية مع خفض سعر الخصم، كذلك الامر لسهم بيتك الذي شهد عمليات شراء ملحوظة ايضا الا ان سعره السوقي ظل مستقرا، ولكن يتوقع ان يصل لمستوى الدينار و200 فلس.

وواصلت اغلب اسهم الشركات الاستثمارية الارتفاع

في يوم واحد، وهذا يعود الى المكاسب المحيطة التي حققتها اغلب اسهم الشركات القيادية في مختلف القطاعات الامر الذي يظهر تزايد السيولة المالية الموجهة نحو اسهم الشركات التشغيلية والتي بعضها له اهداف مضاربة والبعض الآخر له اهداف استثمارية، فعمليات الشراء المحيطة نسبيا على اسهم البنوك لها اهداف استثمارية متوسطة وبعيدة المدى خاصة على اسهم البنك الوطني وبيت التمويل الكويتي، فيما ان اسهم الشركات القيادية الاخرى خاصة زين يغلب على طبيعة تداولاتها جانب المضاربات.

الا انه في كل الاحوال فان تنوع عمليات الشراء وزيادة قاعدة الاسهم النشطة يعطي مؤشرات قوية على ان السوق ستستمر في اتجاهها الصعودي التدريجي خاصة انه رغم الانخفاضات المحيطة لاسواق المال العالمية الا ان السوق الكويتي واصل الارتفاع لليوم الثاني على التوالي مدعوما بالمحفزات الداخلية سواء على مستوى خفض سعر

صعود ملحوظ

لـ «اجيليتي» و«الصفوة» وشركات تقود نشاط

الأسهم الرخيصة

القروض الموجهة لشراء الاسهم من جهة، ومن جهة اخرى تحول اصحاب الودائع الى القطاع بان شراء الاسهم اصبح اكثر جدوى من العائد على الودائع الذي يتوقع ان يتراوح ما بين 1% و1.5% في افضل الاحوال، فيما انه في ظل التوقعات بان تكون اوضاع الشركات في عام 2010 افضل من عام 2009، فإن العائد الاستثماري في البورصة سيكون افضل ولن يقل عن 20% مع التحفظ بل ان هناك شركات يتوقع ان ترتفع اسعار اسهمها الحالية بما لا يقل عن 50%، فضلا عن ان معظم الشركات القيادية خاصة البنوك ستحقق نتائج افضل في العام الحالي وبالتالي ارتفاع نسبة العائد الجاري قياسا بالعائد الثابت الذي يعد متواضعا.

المؤشرات العامة

ارتفع المؤشر العام للبورصة 49.1 نقطة ليغلق على 7151,2 نقطة بارتفاع نسبته 0,69% مقارنة باول من امس، كذلك سجل المؤشر الوزني قفزة مرتفعا بمقدار 7,34 نقاط ليغلق على 393,53 نقطة بارتفاع نسبته 1,9% مقارنة باول من امس.

وجرى التداول على اسهم 134 شركة من اصل 206 شركات مدرجة، ارتفعت اسعار اسهم 72 شركة وتراجعت اسعار اسهم 33 وحافظت اسهم 29 شركة على اسعارها و72 شركة لم يشملها التداول.

تصدر قطاع الشركات الخدماتية النشاط بتداول حجمها 214,9 مليون سهم نفذت من خلال 2494 صفقة قيمتها 30,6 مليون دينار وجاء قطاع الاستثمار في المركز الثاني بكمية تداول حجمها 156,8 مليون سهم نفذت من خلال 2097 صفقة قيمتها 17,5 مليون دينار واحتل قطاع الشركات العقارية المركز الثالث بكمية تداول حجمها 131,2 مليون سهم نفذت من خلال 1091 صفقة قيمتها 10,4 ملايين دينار.

وحصل قطاع الشركات غير الكويتية على المركز الرابع بكمية تداول حجمها 36,1 مليون سهم نفذت من خلال 408 صفقات قيمتها 3,6 ملايين دينار.

وجاء قطاع الشركات الصناعية في المركز الخامس بكمية تداول حجمها 34,2 مليون سهم نفذت من خلال 1158 صفقة قيمتها 13 مليون دينار.

المؤشر الوزني

لأول مرة منذ بداية العام يسجل المؤشر الوزني أعلى ارتفاع له

في تداولات نشطة على بعض الاسهم خاصة سهم الاستثمارات الوطنية الذي واصل الارتفاع بالحد الأعلى لليوم الثاني على التوالي في اطار الصعود القوي الذي تشهده اسهم الشركات التابعة لمجموعة الخرافي بقيادة سهم زين، فيما حافظ سهم ايفا على سعره في تداولات ضعيفة نسبيا، كذلك الامر لسهم الديرة القابضة الذي حافظ على سعره في تداولات متواضعة جدا، ورغم التداولات القياسية التي شهدتها سهم الصفوة للاستثمار الا انه حقق ارتفاعا محدودا في سعره وان كان السهم لاسم حاجز الـ 150 فلسا، ويجب الإشارة الى ان خفض سعر الفائدة سيكون له تأثير ايجابي على شركات الاستثمار من خلال خفض تكلفة القروض التي تعاني منها هذه الشركات والتي تقدر بنحو 6 مليارات دينار، الامر الذي سيحسن من أداؤها في العام الحالي من جهة ومن جهة أخرى سيؤدي الى اقبال الشراء على اسهم هذه الشركات خاصة ان اسعارها السوقية متدنية، وأغلب هذه الاسهم مرشحة لان تحقق مكاسب سوقية بما لا يقل عن 50% خلال العام الحالي، وحققت اغلب اسهم الشركات العقارية ارتفاعا في اسعارها في تداولات نشطة نسبيا على بعض الاسهم، ففي الوقت الذي حققت فيه اسعار سهمي عقارات الكويت والدولة للمنتجات ارتفاعا محدودا في تداولات ضعيفة نسبيا سجل سهم جيزان انخفاضا ملحوظا في سعره في تداولات قياسية، فيما انه رغم التداولات المرتفعة نسبيا على سهم الوطنية العقارية والارتفاع الملحوظ لسهم اجيليتي الا ان سهم الوطنية حافظ على سعره مستقرا.

استحواذ قيمة

تداول أسهم 12 شركة على 53,5% من القيمة الإجمالية

الصناعة والخدمات

واصلت اغلب اسهم الشركات الصناعية، خاصة الشركات التابعة لمجموعة الخرافي، الارتفاع في تداولات مرتفعة نسبيا على بعض الاسهم، خاصة سهم بوبيان للكيماويات الذي حقق ارتفاعا محدودا في سعره، وواصل سهم الصناعات الوطنية اتجاهاه الصعودي في تداولات محدودة نسبيا.

وحققت اغلب اسهم الشركات الخدماتية ارتفاعا في اسعارها في تداولات نشطة، فقد واصل سهم زين الارتفاع بالحد الاعلى مطلوبا دون عروض رغم نفي الشركة المعلومات التي انتشرت حول مفاوضات لشراء زين افرافيا، فيما شهد سهم اجيليتي عمليات شراء قوية وار تفاعلا ملحوظا في سعره، الامر الذي يعطي مؤشرات ايجابية حول التوصل لتسوية مرضية لقضيته في اميركا، وان كان حتى كتابة هذا التقرير لم ترد اي معلومات حول هذه القضية التي حدد لها جلسة امس. وحققت اسهم الصفوة للطاقة وصالات ومجموعة الصفوة تداولات قياسية وارتفاعا ملحوظا في اسعارها.

وتباينت اسعار اسهم الشركات غير الكويتية ما بين صعود بعضها وانخفاض البعض الاخر في تداولات مرتفعة على بعض الاسهم، خاصة سهم التمويل الخليجي الذي سجل انخفاضا محدودا في سعره. وقد استحوت قيمة تداول اسهم 12 شركة على 53,5% من اجمالي قيمة الشركات التي شملها التداول والبالغ عددها 134 شركة.



قياس التأثير بشكل دقيق. قطاع التأمين ايجابي

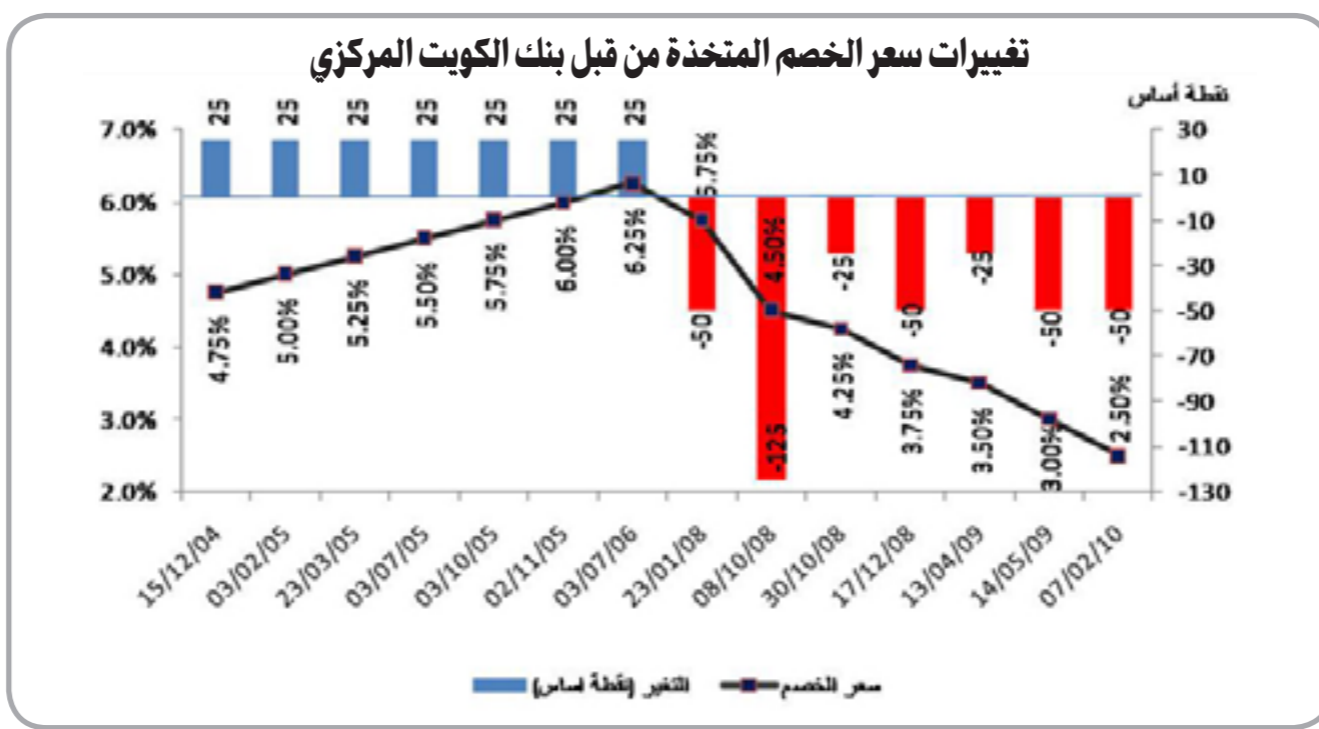
وعلى مستوى قطاع التأمين أفاد التقرير بان التأثير سيكون ايجابيا حيث ان بالنسبة لشركة الخليج للتأمين التي تمتلك سحوبات بنكية بمقدار 12,8 مليون دينار كما بيانات التسعة أشهر الأولى من العام 2009 فسيكون تخفيض سعر الفائدة من قبل البنك المركزي شأنه إعادة تقييم هذه السحوبات بنسبة فائدة أدنى مما سيخفض بالتالي من تكاليف الفوائد لدى الشركة، وبالتالي سيؤثر بشكل ايجابي على إيرادات الشركة من الآن فصاعدا، فيما أشار الى ان شركة الكويت للتأمين لن تتأثر بتخفيض سعر الفائدة على الإقراض حيث لا تمتلك الشركة اي قروض بنكية.

القطاع العقاري ايجابي

رأى التقرير ان القطاع العقاري سيكون مستفيدا من عملية تخفيض أسعار الفائدة خصوصا القطاع السكني منه في حال توافر خطوط ائتمانية جديدة وبمستويات فائدة أدنى، علما بان توافر السيولة لدى القطاع سيعمل على تحسين نشاطه على صعيد الصفقات والإنشآت، حيث سيقوم القرار بإعطاء دفعة جديدة للقطاع خاصة عقب استثناء بيت التمويل الكويتي وكذلك جميع البنوك الإسلامية من قانون رقم 8 و9 اللذين يمنعان البنوك والشركات من التعامل في العقارات السكنية إما بالتداول أو الرهن العقاري.

قطاع الاتصالات محايدي إلى ايجابي

وجاء في التقرير ان استفادة شركة زين سيكون محايديا نظرا ان غالبية قروضها في قروض خارجية، فيما ان التأثير على الوطنية للاتصالات سيكون ايجابيا فكما في 30 سبتمبر 2009، فإن قروض الشركة التي يقوم بقياس أداء السوق بناء على القيمة السوقية لاسهم المدرجة، سجل ارتفاعا بلغت نسبته 1,83% مع نهاية جلسة أمس.



المصدر: بنك الكويت المركزي وبحاث جلوبل

سيئاريوهات الانتشار	
تنفيذ التحفيز المالي	لا يوجد
يوجد	محايدي
انخفاض	سلبى
عدم تغير	سلبى
زيادة	محايدي / ايجابي

المصدر: أبحاث جلوبل

من ناحية أخرى، أشار التقرير الى ان العائد على الإقراض قد ثبت في حالة تصاعد مستمر ولم ينخفض بما يتماشى مع أسعار الفائدة على الودائع. وتابع: أما بمعدل 5%، وهو أدنى مستوى منذ ثمانية أعوام، فإن أسعار الإقراض القادرة على المزيد من الانخفاض من المستويات الحالية، الامر الذي يشكل مباشرا وسلبيا على صافي الدخل من الفوائد لدى البنوك. ويرأى ان الانخفاض في أسعار الفائدة الأساسية قد لا يحفز

على خفض سعر الفائدة القياسي على القطاع المصرفي الكويتي سيكون من المحيطة الى السلبية. ويرتكز موقفا على البيانات التالية من البنك المركزي:

- 1 - على مدى العام الماضي، فإن أسعار الفائدة على الودائع قد انخفضت بمقدار 177 نقطة أساس إلى 2,48% كما في ديسمبر 2009.
- 2 - على مدى العام الماضي، انخفضت أسعار الفائدة على القروض بمقدار 93 نقطة أساس إلى 5,88% كما في شهر ديسمبر 2009.
- 3 - بلغت نسبة النمو السنوي في عمليات الإيداع والإقراض 13,4% و6,1% على التوالي.
- 4 - 33% من إجمالي القروض، هي قروض استثمارية.

وقال التقرير ان الحقائق تشير الى ان أسعار الفائدة على الودائع قد انخفضت بحدة اكبر من معدلات الإقراض، الامر الذي

آثار إيجابية على الأسهم والعقار خاصة السكني

«جلوبل»: خفض سعر الخصم سيؤثر سلباً على صافي دخل البنوك من الفوائد

تقرير

قال التقرير ان خفض سعر الخصم وإعادة خصم الأوراق التجارية بمقدار 50 نقطة أساس إضافية في السابع من شهر فبراير الحالي ما يمثل خطوة مفاجئة في سبيل دفع عجلة نمو القطاع غير النفطي ومساندة السيولة المحلية والنشاط الاقتصادي. ونتيجة لذلك فقد وصل سعر الخصم لدى بنك الكويت المركزي إلى مستوى متدن يبالغ 2,5%، وهو الأدنى منذ العام 2003.

ويعد هذا التخفيض الأول خلال العام الحالي 2010 والسابع منذ شهر يناير 2008. ويهدى ترى استمرار البنك المركزي بخطوات تهدف إلى تسهيل السياسات النقدية لمجاراة سياسة التوسع المالي.

وفي تطور ذي صلة، في أعقاب خفض سعر الخصم، خفض البنك المركزي الكويتي سعر إعادة الشراء لمدة اسبوع وشهر واحد بمقدار 25 نقطة أساس ليصل كل منهما إلى 1,5% و2,0% على التوالي.

وجاء في تقرير بيت الاستثمار العالمي (جلوبل) أن هذا القرار يأتي بالتزامن مع إقرار خطة التنمية وهيئة سوق المال خلال الأسبوع الماضي، مشيراً الى ان مجلس الأمة أقر الخطة الإنمائية للدولة وحتى العام 2013/2014 والتي تتضمن إنفاق ما يقارب 30 مليار دينار في مشاريع تطوير ضخمة.

وتابع: كذلك أقر المجلس تخصيص مبلغ 4,78 مليار دينارات كإنفاق رأسمالي خلال العام الأول من الخطة (من إبريل 2010 وحتى مارس 2011) بينما سيخصص 2,5 مليار دينار لإنفاق القطاع الخاص مما سيرفع إجمالي الإنفاق الرأسمالي

خلال العام الأول إلى ما يفوق 7 مليارات دينار وذلك وفقاً لما ذكره نائب رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية.

وقال التقرير: اننا نرى تحفيزاً في النقدية التي تهدف إلى إحياء الاقتصاد الكويتي ومواجهة الضغوط الإنكماشية.

تاريخياً، فإن من المهم أن نلاحظ أن البنك يتبع سياسة نقدية متشددة منذ العام 2004 وحتى ظهور الأزمة المالية في العام 2008.

وأضاف: «في ذلك الوقت كان الهدف الرئيسي لهذه السياسة احتواء مستويات التضخم التي وصلت إلى مستويات تاريخية مزدهجة الرقم. إلا أنه مع قرب نهاية العام 2008 تحول الاهتمام نحو النمو الاقتصادي ومواجهة الضغوط الإنكماشية، وتأمين السيولة للسوق وذلك نتيجة لأزمة الائتمان. ولفت التقرير الى انه من المهم أن نحيا الاستجابة السريعة من جانب بنك الكويت المركزي التي جعلت من استخدام جميع الأدوات المتاحة للقيام بسياسته النقدية لإفادة القطاع المالي وكذلك الاقتصاد ككل خلال الأزمة.

وخلص التقرير بالقول: إن قرار كهذا سيكون له الأثر الإيجابي على الاقتصاد بشكل عام باعتباره التطبيق الفعلي للخطة التنموية المعلنه. فإذا كان هذا هو الحال، فمن شأن مختلف القطاعات الاقتصادية الاستفادة من هذا القرار الذي من شأنه أن يوفر نوعاً من السيولة داخل الاقتصاد وبتكلفة أقل. واستدرك: إلا أنه في حال عدم تنفيذ خطة التنمية، فإن قرار البنك المركزي لن يرى النتيجة المرجوة لتتسدد في مجال دعم النشاط الاقتصادي الكلي.

قطاع البنوك محايدي إلى سلبى
ورأى التقرير ان الآثار المترتبة